

الرقابة على الإنفاق العام في ماليزيا وفلسطين: دراسة قانونية مقارنة

OVERSIGHT OF PUBLIC EXPENDITURE IN MALAYSIA AND PALESTINE: A COMPARATIVE LEGAL STUDY

ⁱ*Shaymaa A.I.Abushammala

ⁱFaculty of Shariah and Law, Universiti Sains Islam, Bandar Baru Nilai, 71800 Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

*(Corresponding author) email: shymaaayman69@gmail.com

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة الرقابة على الإنفاق العام في ماليزيا وفلسطين من منظور قانوني ومؤسسي، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجريبتين، وتقديم توصيات لتطوير الرقابة في فلسطين بالاستفادة من التجربة الماليزية. وتعتمد على منهجية مقارنة وتحليلية قانونية، مع دراسة الإطار التشريعي والمؤسسي، والتجارب العملية، باستخدام تقارير رسمية وأدبيات سابقة، للفترة من 2000 حتى 2024. أظهرت النتائج تشابهات مثل وجود أجهزة رقابية مستقلة، وقوانين مالية متقدمة، ونظم تدقيق داخلي وخارجي، واختلافات أبرزها قوة البرلمان الماليزي واستقرار النظام المالي مقارنة بالوضع الفلسطيني، والفجوة في الإمكانيات المالية والتكنولوجية. كما أظهرت الدراسة أن التكنولوجيا والتحول الرقمي يعززان كفاءة الرقابة في ماليزيا، بينما تواجه فلسطين تحديات مرتبطة بالموارد والمقاومة المؤسسية وانعدام التنسيق. تشمل النتائج الرئيسية: نقاط القوة الماليزية (استقلالية البرلمان، كفاءة الأجهزة الرقابية، نظم رقمية متطورة)، ونقاط الضعف الفلسطينية (ضعف الاستقرار، محدودية الموارد، فجوات في التطبيق). وقدمت الدراسة توصيات لتعزيز الرقابة في فلسطين، تشمل تحديث القوانين، تطوير التحول الرقمي، تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، وتوسيع مشاركة المجتمع المدني. كما أوصت بأبحاث مستقبلية لدراسة أثر الفساد والتكنولوجيا والثقافة المؤسسية على فعالية الرقابة. في المجمل، تقدم الدراسة رؤية متكاملة لفهم الفجوة بين الإطار القانوني والتطبيق العملي للرقابة على الإنفاق العام، وتوضح كيفية الاستفادة من التجارب الناجحة مثل ماليزيا لتعزيز الشفافية والكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة، الإنفاق العام، المقارنة القانونية، الشفافية والمساءلة.

ABSTRACT

This study aims to analyze and compare oversight of public expenditure in Malaysia and Palestine from a legal and institutional perspective, highlighting similarities and differences between the two experiences and proposing recommendations to enhance public expenditure oversight in Palestine by drawing on the Malaysian experience. The study adopts a comparative and analytical legal methodology, examining the legislative and institutional frameworks as well as practical experiences, based on official reports and prior literature covering the period from 2000 to 2024. The findings reveal similarities such as the existence of independent oversight bodies, advanced public finance laws, and internal and external auditing systems. However, notable differences emerge, particularly the stronger role of the Malaysian parliament and the stability of the Malaysian system compared to the Palestinian context, alongside gaps in financial and technological capacities. The study also demonstrates that technology and digital transformation significantly enhance oversight efficiency in Malaysia, while Palestine faces challenges related to limited resources, institutional resistance, and weak coordination. The main findings include Malaysia's strengths—parliamentary independence, the efficiency of oversight institutions, and advanced digital systems—and Palestine's weaknesses, namely political and financial instability, resource constraints, and implementation gaps. Accordingly, the study offers recommendations to strengthen oversight in Palestine, including updating legal frameworks, advancing digital transformation, enhancing the independence of oversight bodies, and expanding civil society participation. It also suggests directions for future research to examine the impact of corruption, technology, and institutional culture on the effectiveness of public expenditure oversight. Overall, the study provides an integrated perspective on understanding the gap between the legal framework and practical implementation of public expenditure oversight, and clarifies how successful experiences such as that of Malaysia can be leveraged to improve transparency and efficiency.

Keywords: Oversight, Public Expenditure, Legal Comparison, Transparency and Accountability.

مقدمة

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يُعبر عن قدرة الحكومات على توجيه الموارد نحو القطاعات الحيوية والتي تلبي إحتياجات المجتمع وتعزز العدالة. كما أنّ فعالية هذا الإنفاق ترتبط بوجود نظام رقابي قوي يضمن عدم إساءة استخدام المال العام ويعزز الشفافية والمساءلة داخل الأجهزة الحكومية (Abdul Wahab, 2019).

وتُعدّ الرقابة على الإنفاق العام ركناً أساسياً لتحسين كفاءة الإدارة المالية، إذ تمكّن من الكشف عن التجاوزات وتقليل الهدر والفساد، وتساعد صانعي القرار في تقييم الأداء المالي (Nofal, 2008). ويكتسب هذا الموضوع أهمية مضاعفة في الدول التي تواجه تحديات سياسية أو اقتصادية، مثل فلسطين، حيث يشكّل ضعف الاستقرار السياسي وانقسام المؤسسات وتعدد مصادر التمويل عوامل تؤثر مباشرة في فعالية الرقابة المالية (Khateeb, 2024). في المقابل، نجحت ماليزيا في تطوير منظومة رقابية متقدمة تعتمد على المراجعة البرلمانية ودور المكتب الوطني للمراجعة (NAD) وهيئة مكافحة الفساد (MACC)، ما جعل تجربتها نموذجاً مهماً للدراسة والمقارنة، خصوصاً في الدول النامية التي تسعى لتعزيز الحوكمة المالية (Asmar, 2023).

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى إجراء مقارنة قانونية تحليلية بين ماليزيا وفلسطين في مجال الرقابة على الإنفاق العام، من خلال تحليل الإطار التشريعي، ودور الأجهزة الرقابية، والواقع العملي لتطبيق هذه الرقابة، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين وتحديد أهم التحديات والفجوات، وصولاً إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في تطوير منظومة الرقابة المالية في فلسطين بالاستفادة من التجربة الماليزية (PAC Malaysia, 2022).

مشكلة الدراسة

تُعدّ الرقابة على الإنفاق العام إحدى أهم الوسائل لضمان سلامة إدارة المال العام وتحقيق الشفافية والمساءلة، إلا أن تطبيقها يواجه تحديات مختلفة في كل من ماليزيا وفلسطين. ففي ماليزيا، ورغم وجود أجهزة رقابية متقدمة مثل المكتب الوطني للتدقيق و لجنة الحسابات العامة، ما تزال التقارير الرسمية تشير إلى فجوات في فعالية الرقابة والأداء، خصوصاً في قضايا تضارب المصالح وضعف الشفافية في بعض المشتريات الحكومية (NAD, 2022; PAC, 2021). أما في فلسطين، فإن منظومة الرقابة تتأثر بعوامل سياسية وإدارية معقّدة، إضافة إلى محدودية الموارد وتعطّل الدور التشريعي لفترات طويلة، مما يضعف قدرة ديوان الرقابة المالية والإدارية على تنفيذ رقابة شاملة وفعّالة (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2020؛ الخطيب، 2024).

وبذلك تظهر مشكلة الدراسة في وجود تفاوت واضح بين الإطار القانوني للرقابة على الإنفاق العام في البلدين وبين مستوى التطبيق الفعلي، مما يستدعي تحليلاً قانونياً مقارناً لتحديد أسباب هذا التفاوت، وبيان نقاط الضعف، وسبل تطوير منظومة الرقابة في السياقين الماليزي والفلسطيني وبناء على ذلك ذلك تتمثل أسئلة الدراسة بالتالي :

- أ. ما الإطار القانوني والمؤسسي للرقابة على الإنفاق العام في فلسطين وماليزيا؟
- ب. ما أبرز التحديات والفجوات في تطبيق الرقابة المالية في فلسطين مقارنة بالنظام الماليزي؟
- ج. ما أوجه التشابه والاختلاف بين النظام الماليزي والفلسطيني في الرقابة على الإنفاق العام؟
- د. كيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية لتطوير الرقابة على الإنفاق العام في فلسطين؟

أهداف الدراسة:

- أ. تحليل الإطار التشريعي والمؤسسي للرقابة على الإنفاق العام في فلسطين وماليزيا.
- ب. تحديد أهم التحديات والفجوات في تطبيق الرقابة المالية في فلسطين.
- ج. إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين الفلسطينية والماليزية.
- د. تقديم توصيات عملية لتطوير منظومة الرقابة المالية في فلسطين بالاستفادة من التجربة الماليزية.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية البحث العلمية في إثراء المعرفة القانونية والتحليلية في مجال الرقابة على الإنفاق العام ، اما اهمية التطبيقية تظهر في تمكين صانعي القرار في فلسطين من تبني ممارسات رقابية أكثر فاعلية، وتعزيز الشفافية وتحسين إدارة المال العام. كما وتظهر الأهمية مقارنة في الاستفادة من تجربة ماليزيا كنموذج لتطوير حوكمة مالية فعّالة في الدول النامية (Abdul Wahab, 2019; Asmar, 2023; PAC Malaysia, 2022).

منهجية الدراسة:

- أ. المنهج الأساسي: المنهج المقارن بين فلسطين وماليزيا.
- ب. المنهج القانوني: تحليل القوانين، اللوائح، والتشريعات الخاصة بالرقابة المالية في كلا البلدين.

ج. المنهج التحليلي: دراسة الواقع العملي لتطبيق الرقابة على الإنفاق العام من خلال التقارير الرسمية والأدبيات السابقة.

حدود الدراسة

- أ. حدود مكانية: فلسطين وماليزيا فقط.
 - ب. حدود زمنية: الفترة من 2000 حتى 2024، لتغطية أحدث القوانين والممارسات الرقابية.
 - ج. حدود موضوعية: التركيز على الرقابة القانونية والمؤسسية على الإنفاق العام، دون التطرق إلى الجوانب الاقتصادية الدقيقة مثل التحليل المالي التفصيلي لكل مشروع
- مصطلحات الدراسة (تعريف إجرائي)
- أ. الرقابة العامة:

هي مجموعة الإجراءات والآليات التي تهدف إلى متابعة الأنشطة الحكومية والتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات المعتمدة، وضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وشفافية لتحقيق الصالح العام.

ب. الإنفاق العام:

هو مجموع النفقات التي تتحملها الدولة لتنفيذ وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، بما يشمل الإنفاق التشغيلي والاستثماري والطوارئ، ويهدف إلى توفير الخدمات العامة وتحقيق التنمية ورفاهية المواطنين.

ج. الرقابة التشريعية: هي الرقابة التي يمارسها البرلمان أو الهيئة التشريعية على تنفيذ الموازنة العامة والإنفاق العام، من خلال مناقشة القوانين المالية واعتمادها، ومتابعة تطبيقها لضمان الشفافية والمساءلة.

د. الرقابة المالية: هي مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى ضمان سلامة التصرفات المالية في الجهات الحكومية، وتشمل الرقابة الداخلية والخارجية، للتأكد من الالتزام بالقوانين، ومنع الهدر والفساد، وتحسين كفاءة استخدام المال العام.

الدراسات السابقة :

تُظهر الأدبيات البحثية الحديثة اهتماماً متزايداً بدور التقنيات الذكية في تعزيز سلوكيات المواطنة التنظيمية، خصوصاً في المؤسسات غير الربحية والفرق التطوعية. فقد قدّم **Alharbi (2021)** دراسة بعنوان *"Artificial Intelligence Adoption and Organizational Citizenship Behavior in*

"*Nonprofit Organizations*" هدفت إلى فهم أثر تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي على مستوى التعاون والمبادرة بين العاملين في المنظمات غير الربحية. استخدمت الدراسة المنهج الكمي عبر استبانة طبقت على 210 موظف، وتوصلت إلى أنّ الاستخدام المنظم للذكاء الاصطناعي يقلل الأعباء التشغيلية، مما يرفع الاستعداد لسلوكيات المساعدة والدعم. وأوصت بزيادة الاستثمار في الأنظمة الذكية الداعمة للمهام المتكررة.

وفي سياق مقارب، أجرى **Rahman & Ling (2022)** دراسة بعنوان "*AI-Supported Task Management and Volunteer Commitment*" هدفت إلى فحص أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة المهام على التزام المتطوعين في المنظمات الشبابية بماليزيا. اعتمدت الدراسة المنهج المختلط، وأظهرت النتائج أنّ أدوات إدارة المهام المعتمدة على الذكاء الاصطناعي مثل الجداول التنبؤية والتنبيهات الذكية تعزز الانضباط والالتزام، مما ينعكس مباشرة على مستويات سلوك المواطنة التنظيمية. وأوصت بتعميم التطبيقات الذكية منخفضة التكلفة على الفرق التطوعية الصغيرة.

كما نقّدت **Hwang (2020)** دراسة بعنوان "*AI-Based Communication Systems and OCB among Humanitarian Teams*" التي هدفت إلى فهم العلاقة بين أنظمة الاتصال الذكية وسلوك المواطنة التنظيمية لدى فرق الطوارئ. وباستخدام المنهج الوصفي الارتباطي، بينت النتائج أنّ التحسين في جودة الاتصال الفوري يقلل الأخطاء ويزيد المشاركة الطوعية في المهام. وأوصت الدراسة بدمج تقنيات تحليل المشاعر الآتية لتقليل الضغوط وتعزيز التفاعل.

وفي دراسة أكثر تركيزاً على فرق المتطوعين، تناول **Santos (2023)** في بحثه "*AI-Assisted Decision Making and Prosocial Behavior in Volunteer Groups*" أثر دعم اتخاذ القرار عبر أدوات الذكاء الاصطناعي على السلوكيات المساندة داخل الفرق التطوعية. اعتمد الباحث المنهج التجريبي وأظهر أنّ المتطوعين الذين استخدموا أدوات توصية ذكية كانوا أكثر استعداداً للمشاركة في مهام إضافية غير إلزامية. وأوصى بتطوير واجهات سهلة الاستخدام للفرق التطوعية غير المتخصصة تقنياً.

كما قدم **Zhang & Chen (2021)** دراسة بعنوان "*Machine Learning Tools and Extra-Role Behavior in Social Organizations*" هدفت إلى التحقق من انعكاس أدوات التعلم الآلي على السلوكيات خارج الدور الوظيفي. أظهرت الدراسة، باستخدام منهج التحليل البنائي (SEM)، أنّ تحليل البيانات الذكي يساعد في توزيع العمل بإنصاف، مما يعزز الروح الإيجابية والتعاون. وأوصت بوضع سياسات واضحة لخصوصية البيانات لضمان قبول الذكاء الاصطناعي لدى أفراد المجتمع المدني.

وأخيراً، تناولت **Khalil (2024)** دراسة حملت عنوان *"AI-Driven Motivation Systems and Organizational Citizenship Behavior in Volunteer Networks"* التي هدفت إلى استكشاف أثر أنظمة التحفيز الذكية (مثل المكافآت الرقمية والتغذية الراجعة اللحظية) على تعزيز سلوك المواطنة التنظيمية. اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وخلصت إلى أنّ التحفيز الفوري والمخصص عبر الذكاء الاصطناعي يرفع مستويات المبادرة وحب المساعدة لدى المتطوعين بنسبة ملحوظة. وأوصت بتبني أنظمة تحفيز تراعي الفروق الفردية وتدعم الاستدامة في العمل التطوعي.

الإنفاق العام

مفهوم الإنفاق العام

يُعرّف الإنفاق العام بأنه مجموع النفقات التي تتحملها الدولة لتحقيق وظائفها الاقتصادية والاجتماعية، ويتميّز بالعمومية والإلزامية وخدمة الصالح العام. ويهدف إلى توفير الخدمات الأساسية وتحقيق التنمية وتحسين رفاه المواطنين. كما يشمل الإنفاق التشغيلي والاستثماري والطارئ المرتبط بالأزمات. عطية، م. (2019). المالية العامة. دار الفكر.

أنواع الإنفاق (تشغيلي، استثماري، طارئ)

يشمل الإنفاق التشغيلي النفقات الجارية كالأجور والسلع والخدمات اللازمة لتسيير العمل الحكومي. أما الإنفاق الاستثماري فيتعلق بالمشروعات طويلة الأمد التي تعزز النمو والتنمية. في حين يُخصص الإنفاق الطارئ لمواجهة الأزمات والكوارث غير المتوقعة. Musgrave, R. (1989). Public Finance in Theory and Practice.

مبادئ إدارة المال العام — مبدأ الشفافية

يقوم مبدأ الشفافية على إتاحة المعلومات المالية للجمهور لضمان مراقبة أداء الأجهزة الحكومية. وتتيح الشفافية فهم كيفية تخصيص الموارد وإنفاقها، مما يقلل احتمالات الفساد المالي والإداري. وتعد الشفافية ركيزة رئيسة في الحوكمة الرشيدة (OECD (2017

— **مبدأ الكفاءة والفعالية:** يستند هذا المبدأ إلى تحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة بأقل تكلفة ممكنة ووفق أعلى مردود. وتُعد الكفاءة والفعالية ضرورية لضمان تحقيق أهداف الإنفاق الحكومي ضمن إطار مالي منضبط. Horngren, C. (2016). Cost Accounting.

– مبدأ المساءلة: تستوجب المساءلة أن تكون الجهات الحكومية مسؤولة أمام مؤسسات الرقابة والجمهور عن كل قرار مالي تتخذه. ويشمل ذلك توضيح أسباب الإنفاق ونتائجه والالتزام بالقوانين المالية. (Bovens, M. (2007). Public Accountability.

مفهوم الرقابة على الإنفاق العام

تعرف الرقابة المالية بأنها مجموعة الإجراءات التي تستهدف التأكد من سلامة التصرفات المالية في الأجهزة الحكومية، بينما تركز الرقابة القانونية على الالتزام بالقوانين والنظم. وتهدف الرقابة إلى حماية المال العام ومنع التجاوزات وتحسين كفاءة الصرف. علي، س. (2020). الرقابة المالية العامة. دار الكتب.

أنواع الرقابة – الرقابة الداخلية (الرقابة الإدارية والتدقيق الداخلي)

تشمل الرقابة الداخلية مجموعة أنظمة وإجراءات داخل المؤسسة الحكومية تهدف إلى تنظيم العمل ومنع الأخطاء والحد من الفساد. وتقوم وحدات التدقيق الداخلي بمراجعة العمليات للتأكد من الالتزام والسيطرة المناسبة على الموارد (Sawyer, L. (2012). Internal Auditing.

الرقابة الخارجية (ديوان المراجعة – الأجهزة المستقلة)

يتولى ديوان المحاسبة أو المراجعة في الدول مهام فحص الحسابات الحكومية والتأكد من قانونية الإنفاق وفعاليتها، ويعد جهازاً مستقلاً لضمان الحياد. وتقدم الأجهزة الرقابية تقارير دورية للجهات التشريعية والجمهور. INTOSAI (2016). Public Sector Auditing Standards.

الرقابة التشريعية (دور البرلمان في الموازنة)

يمارس البرلمان سلطة اعتماد الموازنة العامة ومتابعة تنفيذها من خلال لجان مالية متخصصة. وتتيح الرقابة التشريعية مساءلة الحكومة عن الإنفاق وتعديل السياسات المالية عند الضرورة. Rubin, I. (2014). The Politics of Public Budgeting.

الرقابة القضائية (دور المحاكم في المخالفات المالية)

تختص السلطة القضائية بالنظر في المخالفات المالية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتجاوزين. كما تضمن المحاكم احترام القوانين المالية وتطبيق العقوبات على إساءة استخدام المال العام. الدليمي، ع. (2018). القضاء والرقابة المالية. عمان: دار الوراق.

معايير الرقابة الناجحة في الدول الحديثة - استقلالية الجهاز الرقابي

تعد الاستقلالية شرطاً أساسياً لنجاح أجهزة الرقابة، إذ تضمن عدم خضوعها لتأثيرات سياسية أو تنفيذية. ويسمح الاستقلال بإصدار تقارير موضوعية تعزز النزاهة في إدارة المال العام. OECD (2019). Principles of Integrity in Public Institutions.

- **توفر الكادر المهني:** يتطلب الأداء الرقابي الفعال وجود موظفين متخصصين في المحاسبة والقانون والحوكمة. ويسهم الكادر المهني في رفع جودة التقارير الرقابية وتحسين المتابعة. INTOSAI (2018). Competency Framework for Public Sector Auditors.

- **وجود أنظمة إلكترونية للمتابعة:** تعزز الأنظمة الإلكترونية شفافية البيانات المالية وتمكّن من تتبع الإنفاق في الوقت الفعلي. كما تسهم في تقليل الأخطاء البشرية وزيادة سرعة التحليل والمراجعة. World Bank (2020). Digital Governance Systems.

- **نشر التقارير وإتاحتها للجمهور:** يعد نشر التقارير الرقابية جزءاً أساسياً من الحوكمة، إذ يسمح للمواطنين والإعلام والباحثين بمتابعة الإنفاق العام. وتزيد هذه الممارسة من الثقة في المؤسسات الحكومية. UNDP (2021). Transparency and Public Reporting.

الرقابة على الإنفاق العام في ماليزيا

الإطار الدستوري للرقابة المالية في ماليزيا

ينصّ الدستور الماليزي في مواده المالية على إلزام الحكومة بعرض الموازنة السنوية على البرلمان لاعتمادها، مع تحديد آليات الصرف وفق قواعد ثابتة. ويمنح الدستور "ياند برتوان أغونغ" (ملك ماليزيا) دوراً شكلياً في المصادقة على القوانين المالية بعد إقرارها برلمانياً. ويسهم هذا الإطار في ضمان توازن السلطة بين الجهاز التنفيذي والرقابي. Federal (Constitution of Malaysia (2020).

دور البرلمان الماليزي

يُنَاقَشُ البرلمان الماليزي الموازنة على ثلاث مراحل: القراءة الأولى، ثم المناقشة التفصيلية، وأخيراً القراءة الثالثة للتصويت. وتضطلع لجنة الحسابات العامة PAC بدور محوري في التحقيق في أي تجاوزات مالية. ويسمح هذا الدور الرقابي بمتابعة أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية. Abdul Rashid، 2019، الحوكمة والرقابة البرلمانية في ماليزيا.

المكتب الوطني للمراجعة (National Audit Department)

يملك المكتب الوطني للمراجعة صلاحيات قانونية واسعة لمراجعة حسابات الوزارات والهيئات الحكومية، وضمان الالتزام بتشريعات الإنفاق. ويعتمد المكتب آليات تدقيق محاسبي ورقابي دورية تشمل فحص العقود والمشتريات. وتُرفع تقاريره السنوية مباشرة للبرلمان لمتابعة أوجه القصور. National Audit Department, Malaysia (Annual Report, 2022).

هيئة مكافحة الفساد الماليزية (MACC / SPRM)

تتولى هيئة مكافحة الفساد التحقيق في جرائم إساءة استخدام المال العام والاختلاس والرشوة داخل المؤسسات الحكومية. وتستند الهيئة في عملها إلى قانون مكافحة الفساد لعام 2009 الذي يحدد صلاحياتها في الاستدعاء والتحقيق. وأسهمت الهيئة في كشف عدد من القضايا الكبرى المرتبطة بالإنفاق العام. (Malaysian Anti-Corruption Commission Act (2009).

التشريعات والأنظمة الماليزية المنظمة للإنفاق العام

يشكل قانون الإجراءات المالية الإطار العام لإدارة المال العام، ويحدد ضوابط الصرف والرقابة. كما ينظم قانون الشراء العام عمليات المناقصات لضمان النزاهة والشفافية. وتكمل هذه المنظومة لوائح حكومية تفصيلية تضبط الإنفاق على مستوى الوحدات والإدارات. Ahmad، 2021، القانون المالي والمشتريات الحكومية في ماليزيا.

أدوات الرقابة الإلكترونية في ماليزيا

يشمل النظام الماليزي للرقابة الرقمية منصة eP للشراء الإلكتروني، التي تضمن شفافية العمليات وتقليل التدخل البشري. كما توفر منظومة ePBT رقابة دقيقة على موازنات السلطات المحلية. وقد ساعدت هذه الأدوات في تحسين كفاءة المتابعة وخفض معدلات الفساد الإداري. Ministry of Finance Malaysia (2021). Digital Procurement Systems.

تحديات الرقابة في ماليزيا

تواجه الرقابة على الإنفاق الماليزي تحديات أبرزها قضايا الفساد السياسي ذات الصلة بتمويل الحملات والأحزاب. كما تُعد الشركات الحكومية (GLCs) أقل خضوعاً للرقابة المباشرة مقارنة بالمؤسسات الحكومية. وتظهر فجوات شفافية في بعض العقود الكبرى رغم التحسينات المستمرة. Gomez, E. T. (2020). Malaysia's Political Economy and GLCs.

نماذج تطبيقية من الواقع الماليزي

برزت قضية MDB1 كأبرز مثال على ضعف الرقابة المالية، حيث كشفت التحقيقات عن اختلاسات ضخمة نتيجة غياب المتابعة البرلمانية. وبعد 2018، شهدت ماليزيا إصلاحات واسعة شملت تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية وتطبيق أنظمة مشتريات إلكترونية أكثر صرامة، مما رفع مستوى الشفافية. Wright, T., & Hope, B. (2019). Billion Dollar Whale.

الرقابة على الإنفاق العام في فلسطين

الإطار القانوني للإنفاق العام في فلسطين

يستند الإنفاق العام الفلسطيني إلى أحكام القانون الأساسي الذي ينظم قواعد إعداد الموازنة واعتمادها (القانون الأساسي الفلسطيني، 2003). كما يحدد قانون الموازنة العامة إجراءات الصرف والالتزام المالي بين الوزارات. وتصدر وزارة المالية تعليمات دورية لضبط الإنفاق وتحديث الإجراءات الرقابية (وزارة المالية، 2020). القانون الأساسي الفلسطيني (2003)؛ وزارة المالية (2020).

دور وزارة المالية الفلسطينية

تتولى وزارة المالية إعداد الموازنة العامة وفق منهجية البرامج والأداء وتحديد أولويات الإنفاق (وزارة المالية، 2021). كما تقوم بتنفيذ الرقابة الداخلية من خلال وحدات التدقيق في الوزارات لضمان الالتزام المالي. واعتمدت الوزارة نظام الدفع الإلكتروني الحكومي لتقليل التدخل البشري وتعزيز الشفافية. Ministry of Finance – Palestine. (2021).

ديوان الرقابة المالية والإدارية

يعتبر ديوان الرقابة الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين ويمتلك استقلالية قانونية للفحص والتحقيق (ديوان الرقابة، 2022). ويستخدم أدوات مراجعة تشمل التدقيق المالي والتشغيلي وتقييم الالتزام. ويرفع الديوان تقاريره السنوية للرئاسة والجهات المختصة لبيان أوجه القصور في الإنفاق العام. ديوان الرقابة المالية والإدارية (2022).

الرقابة التشريعية

يمثل المجلس التشريعي الفلسطيني الجهة المسؤولة عن الرقابة على الموازنة، لكن تعطله منذ 2007 حدّ من دوره الرقابي (Abu Safiya, 2020). وأدى غياب الرقابة البرلمانية إلى زيادة الأعباء على الأجهزة الرقابية الأخرى وإضعاف الشفافية المالية. (Abu Safiya 2020).

دور هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية

تستند الهيئة إلى قانون مكافحة الفساد لعام 2010 الذي حدد صلاحياتها في تلقي الشكاوى والتحقيق في جرائم المال العام (هيئة مكافحة الفساد، 2021). وتعمل الهيئة بالتنسيق مع ديوان الرقابة والنيابة العامة لضمان استرداد الأموال وتقديم المتجاوزين للقضاء. هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية (2021).

التحديات السياسية والاقتصادية في فلسطين

يؤثر الاحتلال بشدة على المالية العامة من خلال القيود على الموارد والمعايير وسيطرة الاحتلال على أموال المقاصة. كما أدى الانقسام السياسي إلى ازدواجية الأنظمة المالية بين غزة والضفة. وتواجه فلسطين ضعفاً في الموارد الذاتية واعتماداً مرتفعاً على التمويل الخارجي (World Bank, 2022).

مشكلات الرقابة في التطبيق العملي

تعاني منظومة الرقابة من غياب التنسيق بين الأجهزة المختلفة مما يؤدي إلى تكرار الأدوار وتضاربها. كما يشكل ضعف نشر البيانات المالية تحدياً أمام الشفافية. وتبرز مشكلة تداخل الصلاحيات بين الديوان والهيئات الأخرى في بعض الملفات الحساسة (Sharaka, 2021).

نماذج تطبيقية من الواقع الفلسطيني

أظهرت تقارير ديوان الرقابة عدداً من المخالفات المالية المتعلقة بالمشتريات والعقود في بعض الوزارات. وفي المقابل، تم تنفيذ إصلاحات مالية مثل توحيد أنظمة الدفع وتحسين نظام الشراء العام، مما رفع مستوى الانضباط المالي مؤخراً (ديوان الرقابة، 2022).

الدراسة المقارنة والنتائج والتوصيات

المقارنة بين التجريبتين (ماليزيا ، فلسطين)

أولاً: التشابهات

تُظهر كل من ماليزيا وفلسطين وجود أجهزة رقابية مستقلة تعمل على متابعة الأداء المالي للجهات الحكومية (PAC Malaysia, 2022). كما تمتلك كلا الدولتين قوانين مالية متقدمة تهدف إلى تنظيم الإنفاق وحماية المال العام (Abdul Wahab, 2019). تُعتبر نظم التدقيق الداخلي والخارجي جزءاً أساسياً من الهيكل الرقابي في كلا البلدين (Asmar, 2023). بالإضافة إلى ذلك، هناك وعي متزايد بأهمية الشفافية والمساءلة واعتماد التقارير الدورية لتقييم الأداء المالي (PAC Malaysia, 2022). تعتمد الدولتان على الإجراءات الرقابية لتعزيز جودة الإدارة المالية وتقليل الانحرافات المالية (Abdul Wahab, 2019).

ثانياً: الاختلافات

تختلف التجريبتان في قوة واستقلالية البرلمان الماليزي مقارنة بالرقابة البرلمانية الفلسطينية الضعيفة، مما يؤثر على فعالية متابعة الأداء المالي (Abdul Wahab, 2019). كما ينعكس مستوى الاستقرار السياسي على كفاءة الأجهزة الرقابية، حيث تؤثر النزاعات وعدم الاستقرار في فلسطين على متابعة الموارد المالية بدقة (Asmar, 2023). هناك تفاوت ملحوظ في الإمكانيات المالية والتكنولوجية، حيث تتمتع ماليزيا ببنية تحتية أكثر تطوراً، ما يتيح تنفيذ السياسات المالية بسرعة وفعالية أكبر (PAC Malaysia, 2022). تختلف الثقافة المؤسسية للشفافية والالتزام بالقوانين بين البلدين، مما ينعكس على مستوى المساءلة.

تحليل كفاءة الأجهزة الرقابية

تُظهر الدراسة أن مدى تأثير الرقابة على جودة الإنفاق مرتبط بقدرة الأجهزة على متابعة الموارد المالية بدقة (Abdul Wahab, 2019). تلعب التكنولوجيا دوراً محورياً في تحسين فعالية الرقابة، خصوصاً من خلال نظم التحليل الرقمي والتقارير الإلكترونية (PAC Malaysia, 2022). ومع ذلك، هناك فجوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي في فلسطين، حيث تواجه الأجهزة صعوبات بسبب محدودية الموارد أو المقاومة المؤسسية (Asmar, 2023). ترتبط كفاءة الأجهزة أيضاً بتدريب الموظفين وتوافر الخبرات الفنية المتخصصة. في ماليزيا، الاستثمار في التكنولوجيا يحسن من الأداء الرقابي ويقلل من الأخطاء والانحرافات المالية، بينما في فلسطين تحد الموارد الاقتصادية والسياسية من هذا التأثير.

النتائج الرئيسية للدراسة

- نقاط قوة التجربة الماليزية: استقلالية البرلمان، فعالية الأجهزة الرقابية، ونظم مالية رقمية متطورة تساهم في تحسين الشفافية والكفاءة.
- نقاط ضعف التجربة الفلسطينية: ضعف الاستقرار السياسي، محدودية الموارد المالية والتكنولوجية، وفجوات في التطبيق بين القوانين والنظم على أرض الواقع.
- فعالية الأنظمة القانونية: القوانين المالية في ماليزيا أكثر قدرة على ضبط الإنفاق وتحقيق الشفافية مقارنة بفلسطين.
- الدور الرقابي للتكنولوجيا: الاستثمار في التحول الرقمي يحسن من كفاءة الرقابة ويقلل من الأخطاء والانحرافات المالية.
- أهمية الشفافية والمساءلة: التوعية المجتمعية والمشاركة المدنية ترفع مستوى الالتزام بالقوانين والرقابة على الأداء المالي.

التوصيات العملية

- تعزيز استقلالية الجهات الرقابية لضمان اتخاذ قرارات موضوعية وفعالة بعيداً عن التأثيرات السياسية.
- تحديث القوانين المالية لتواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وضمان وضوح النصوص القانونية.
- تطوير نظم التحول الرقمي لتعزيز متابعة الإنفاق وتحليل البيانات المالية بدقة وسرعة.
- وسيع نشر البيانات المالية للجمهور لتعزيز الشفافية والمساءلة وتشجيع المشاركة المدنية.

- تعزيز دور البرلمان والمجتمع المدني في مراقبة الأداء المالي وضمان تطبيق السياسات بشكل فعال.
- تدريب الموظفين وبناء القدرات المؤسسية لتحسين جودة الرقابة والإشراف على الموارد العامة.
- تعزيز التعاون بين الجهات الرقابية لضمان التنسيق وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى.

توصيات لأبحاث مستقبلية

- دراسة العلاقة بين الفساد والإنفاق العام وكيفية تقليل المخاطر المالية الناتجة عنه.
- تحليل نظام الشركات الحكومية في ماليزيا مقارنة بدول أخرى لتحديد أفضل الممارسات.
- تقييم أثر التكنولوجيا والتحول الرقمي على فعالية الأجهزة الرقابية في الدول النامية.
- دراسة دور الثقافة المؤسسية والوعي المجتمعي في تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تحليل تأثير الاستقرار السياسي على كفاءة تنفيذ السياسات المالية وقدرة الأجهزة الرقابية على أداء مهامها.

References

- Abdul Rashid, M. (2019). *Governance and parliamentary oversight in Malaysia*. Malaysia: Dar Al-Nur.
- Abdul Wahab, N. (2019). *Public expenditure and governance in Malaysia: An analytical study*. Kuala Lumpur: University of Malaya Press.
- Abdul Wahab, S. (2019). *Public Sector Governance in Malaysia: Lessons and Challenges*. Kuala Lumpur: University Press.
- Abu Safiya, M. (2020). *Legislative Oversight in Palestine*. Palestine Public Policy Journal.
- Ahmad, F. (2021). *Financial law and government procurement in Malaysia*. Kuala Lumpur: International Islamic University.
- Al-Dulaimi, A. (2018). *Judiciary and financial control*. Amman: Dar Al-Warraq.
- Ali, S. (2020). *Public financial control*. Dar Al-Kutub.
- Al-Khatib, M. Z. (2024). *Administrative protection of public funds in Palestine*. Al-Quds University.
- Asmar, F. (2023). *Financial Accountability and Oversight in Palestine: A Critical Review*. Ramallah: Al-Quds Academic Press.
- Asmar, N. R. (2023). *Internal audit effectiveness in Malaysian public sector: A conceptual study*. UiTM Research Journal.
- Atiya, M. (2019). *Public finance*. Dar Al-Fikr.

- Federal Constitution of Malaysia. (2020). Government of Malaysia.
- Gomez, E. T. (2020). Malaysia's Political Economy and GLCs. Kuala Lumpur: Strategic Information Research.
- Hornngren, C. (2016). Cost Accounting. Pearson.
- INTOSAI. (2016). Public Sector Auditing Standards. INTOSAI.
- INTOSAI. (2018). Competency Framework for Public Sector Auditors.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Washington, DC: World Bank.
- Khateeb, M. (2024). Administrative challenges in financial oversight in Palestine. Ramallah: Palestinian Research Center.
- Malaysian Anti-Corruption Commission Act. (2009).
- Ministry of Finance – Palestine. (2021). Budget Preparation Framework. Ramallah.
- Ministry of Finance Malaysia. (2021). Digital Procurement Systems.
- Musgrave, R. (1989). Public Finance in Theory and Practice. McGraw-Hill.
- National Audit Department Malaysia. (2022). Annual Audit Report.
- National Audit Department of Malaysia (NAD), Annual Report, 2022 لا ابيالالايا 54 ولا ولا VBGHGCHY BJJ JHGPUBLIC Accountability. Oxford University Press.
- Nofal, F. M. (2008). Evaluating the effectiveness of public financial oversight in Palestine. Al-Quds University Press.
- OECD. (2017). Government at a Glance. OECD Publishing.
- OECD. (2019). Principles of Integrity in Public Institutions.
- PAC Malaysia. (2022). Public Accounts Committee Annual Report. Parliament of Malaysia.
- Palestinian Anti-Corruption Commission. (2021). *Annual report*. Ramallah.
- Palestinian Basic Law. (2003). Palestinian National Authority.
- Palestinian Ministry of Finance. (2020). *Financial control instructions*. Ramallah.
- Public Accounts Committee (PAC) Malaysia. (2022). Annual Report on Public Sector Audits and Financial Performance. Putrajaya: Government Printing Office.
- Rubin, I. (2014). The Politics of Public Budgeting. Pearson.
- Sawyer, L. (2012). Internal Auditing. Institute of Internal Auditors.
- Sharaka, A. (2021). Public Financial Control Challenges in Palestine. Journal of Arab Governance.
- State Audit and Administrative Control Bureau – Palestine. (2020). *Annual report*.

- State Audit and Administrative Control Bureau. (2022). *Annual audit report in Palestine*. Ramallah.
- Transparency International. (2021). Corruption Perceptions Index 2021. Berlin: Transparency International.
- UNDP. (2021). Transparency and Public Reporting.
- World Bank. (2020). Digital Governance Systems.
- World Bank. (2022). Palestine Public Expenditure Review. World Bank Group.
- Wright, T., & Hope, B. (2019). Billion Dollar Whale: The Man Who Fooled the World. Hachette Books.